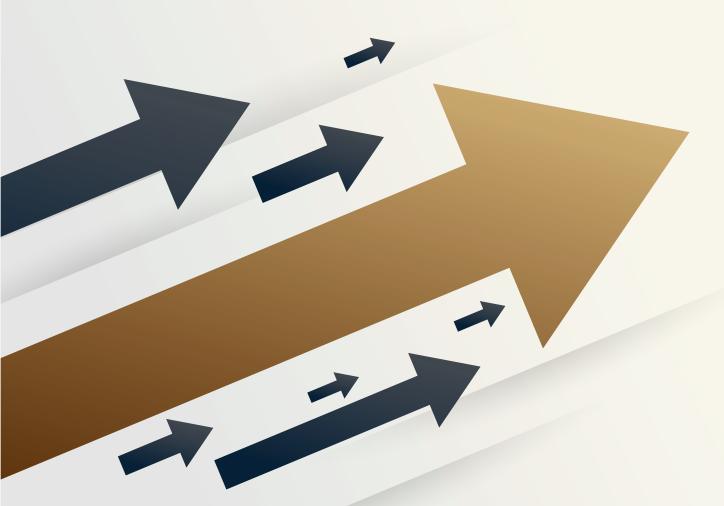


نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

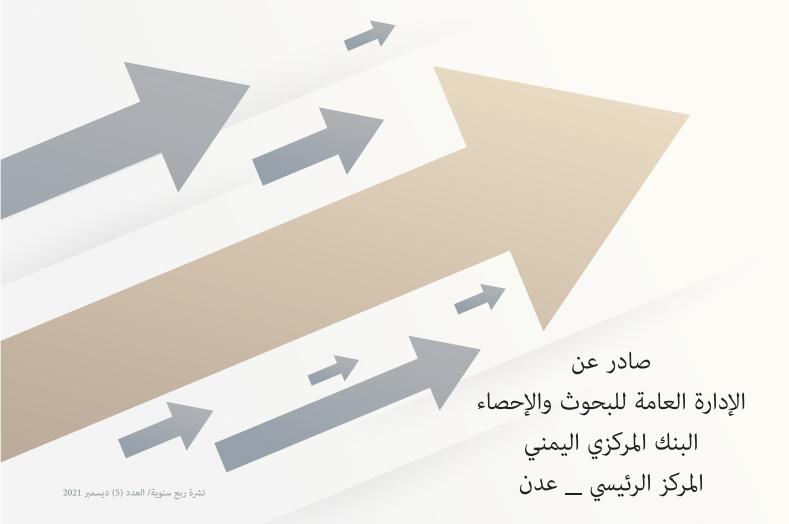
ديسمبر 2021

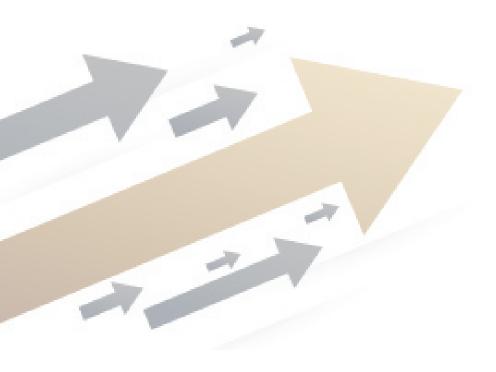




نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية ديسمبر 2021

نشرة ربع سنوية/ العدد (5) ديسمبر 2021





المحتويات

تقديم		i	
ملخص تن	تفيذي	1	
الفصل الا	لأول:		
الوضع الـ	راهن والآفاق الاقتصادية		
-	أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي	6	
-	ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية	7	
الفصل الا	لثاني:		
التطورات	ت النقدية والمصرفية		
-	أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني	9	
-	ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك	10	
-	ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه	12	
-	رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية	13	
الفصل الا	لثالث:		
تطورات	، المالية العامة		
-	أولاً/الإيرادات العامة والمنح	19	
-	ثانياً/النفقات العامة	21	
-	ثالثاً/الميزان الكلي	23	
-	رابعاً/الدين العام الداخلي	23	
الفصل ال			
القطاع ال			
-	أولاً/ميزان المدفوعات	25	
-	ثانياً/موقف الدين العام الخارجي	30	
ملحق اح	عصائي:		
-	دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية	32	

تقديم

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية والنقدية في الجمهورية اليمنية العدد الخامس من النشرة الربع السنوية (ديسمبر 2021) آملين أن تعود بالفائدة على كل من يستخدمها.

وتستعرض النشرة أهم التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال عام 2020، والثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021. وتتكون من أربعة فصول. تناول الفصل الأولى الأوضاع الاقتصادية الراهنة على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر التطورات النقدية والمصرفية. ويخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالى للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

وفي ظل استمرار الحرب، انكمش الاقتصاد اليمني في عام 2020 عا نسبته %8.5 مقارنة مع تحقيق معدل غو إيجابي بلع \$1.4 في العام 2019. ساهمت الأنشطة البترولية بشكل كبير في هذا الانكماش بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك الآثار السلبية التي خلفتها جائحة تفشي وباء كوفيد 19 في أوائل عام 2020 والإغلاق اللاحق للمنافذ، لتنعكس سلباً في مجملها على الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتسبب ذلك في حدوث خسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش، ليدخل بعدها الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، وهو ما ترتب على ذلك عواقب وخيمة من حيث فقدان الإنتاج والعمالة. وفي هذا السياق، وبالرغم من استمرار انتشار الوباء خلال عام 2021، من المتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في التخفيض من حدة التأثير على النشاط الاقتصادي اليمني ليتوقع إنكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة \$2.0 في نهاية عام 2021. بالإضافة إلى هذه الصدمات، فإن حظر الأوراق النقدية الجديدة في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والذي تم تنفيذه منذ يناير 2020، حد من قدرة الحكومة على دفع الرواتب في هذا المجال، وعقد سير السياسة النقدية من خلال ارتفاع تكلفة التعاملات المالية وتوسيع فجوة أسعار الصرف بين أسواق المناطق المحررة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيين.

ظلت الضغوط التضخمية، التي كانت متأتية إلى حد كبير من التضخم المستورد، قوية في تأثيرها على الجمهورية والتي لا تزال تشكل تحديًا اقتصادياً كلياً، وبالتالي تتطلب إستجابة منسّقة ومستدامة للسياسة النقدية هدفها إستقرار الأسعار وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد للحفاظ على التمويل السلس



من إحتياجات القطاعين العام والخاص بها يتماشى مع المهمة القانونية الرئيسية للبنك المركزي اليمني كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة 5 من قانون البنك المركزي.

تشير توقعات الموازنة العامة للدولة إلى وجود عجز نقدى بلغت قيمته 754 مليار ريال أو ما نسبته 4.9% من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2021 مقابل عجز نقدى وصلت قيمته إلى نحو 782 مليار ريال وبنسبة %5.1 من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2020. ومن المنتظر ان يساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في تحسن مؤشرات المالية الحكومية. ومع ذلك، لا يزال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة. في الواقع، تم تمويل العجز المالي إلى حد كبير من خلال الاصدارات النقدية من قبل البنك المركزي في حين تم تمويل جزء صغير من العجز المالي من خلال قروض السوق المحلية مما ساهم في تخفيف الضغط على حجم النقود المصدرة. كما سيظل تعزيز إدارة المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلى والتعميـق المالي مـن بـين الأولويـات القصـوى للإصلاحـات المتوخـاة خـلال السـنوات القادمـة. استمر الوضع الخارجي في التدهور منذ بداية الحرب، مما أدى إلى ضعف كبير في قيمة العملة المحلية خلال عام 2020 باستثناء عام 2019 حيث سجل سعر صرف الريال انخفاضا متواصلاً لتبلغ قيمته حوالي 669 ريال/الـدولار الأمريـكي في نهايـة شـهر ديسـمبر 2020. واسـتمر الإنخفـاض خـلال النصـف الأول من عام 2021 ليتجاوز 900 ريال/دولار. وبلغ 1200 ريال/دولار في نهاية سبتمبر 2021. من هنا يمكن القول بأن قضية تحسن أسعار الصرف واستقرار الأسعار تتطلب تظافر الجهود لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات، وبناء أرصدة آمنة من الاحتياطيات الأجنبية، والحد من التمويـل المبـاشر للعجـز الحكومـي هـي الركائـز الأساسـية لسياسـتنا الماليـة والنقديـة الكليـة خـلال الفـترة المقىلة.

إن المستوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، في إصدار هذه النشرة قد ساهم بشكل كبير في رقيّ الأداء العملي والفعّالية للبنك المركزي اليمني، لتستحق منا التقدير العميق. كما لا ننسى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاح هذا العمل الكبير.

والله الموفق ،،،

المحافظ

أحمد غالب المعبقى



ملخص تنفيذي

من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة %3.1 في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته %2.2 في عام 2019. ويرجع الإنكماش المسجل في عام 2020 نتيجة إنتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة %4.7 والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته %2.2 وأشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد إنخفض بما قيمته 2.8 ترليون دولار في عام 2020 ليصل إلى 84.3 ترليون دولار مقارنة بـ 87.3 ترليون دولار في العام السابق.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بها نسبته %5.9 مدعوماً بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة %5.2 والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة %6.4. وفي مجال التضخم مقاساً بأسعار المستهلكين خلال عام 2020 إنخفض معدله في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ %0.7. في حين ظل ثابتاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة النامية دون تغيير عند مستوى %5.1 في عام 2020. وتشير تقديرات عام 2021 الى معاودة ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي %2.8، وكذلك في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل %5.5.

على الصعيد المحلي، سجلت الأنشطة الاقتصادية إنكماشاً بداية من عام 2020 نتيجة الإنخفاض المسجل خاصة في الأنشطة النفطية، حيث تشير التقديرات الى إنكماش الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة %8,5 في عام 2020 مقابل غو بلغ معدله %1,4 في عام 2019 ليشكل هذا إنعكاس سلبي للاقتصاد الوطني نتيجة تباطؤ مؤشرات غو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة في العالم. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد ارتفع إلى حوالي ما نسبته %25 في نهاية عام 2020 مقارنة مع معدل تضخم سنوي منخفض بلغ %10 في نهاية عام 2010. ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد.

وتشير التوقعات إلى أن ارتفاع أسعار النفط ومع إستمرارية إنتشار جائحة كورونا قد يكون لهما تاثيراً سلبياً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة، حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2000 في عام 2021 ليعاود بعدها بإستعادة نسقه الإيجابي ليحقق معدل غو في حدود 1.0% في عام 2022. ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً من عام 2020 تحت تأثير تدهور قيمة الريال اليمني لينعكس مباشرة على

أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي %90 من إجمالي المواد المستهلكة. وتشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم ما يقارب %37.9 في عام 2021 تحت تأثير ارتفاع مؤشر الأسعار العالمية إلى جانب تواصل تدهور قيمة الريال في سوق الصرف وتزايد الطلب المحلي مقابل ارتفاع تكاليف النقل واضطراب سلسة التوريد. كما يشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى متوسط قدره 56283 ريال في شهر سبتمبر من عام 2021 مقابل 46612 ريال في شهر ديسمبر من عام 2021 أي بنسبة زيادة تساوى %21.

فيها يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2020، ارتفع العرض النقدي (M2) بمقدار 511.6 مليار ريال وبنسبة %15، ليصل إلى 6869.8 مليار ريال. ومن الملاحظ تسجيل ارتفاع قدره 511.6 مليار ريال. مليار ريال.

وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال %46.5 في عام 2020. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال %10.6 في عام 2020. وبالمقابل سجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال ما نسبته %20.9 ونظراً لعدم في عام 2019، فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع %26.5. ونظراً لعدم توفر بيانات من بعض البنوك اليمنية العاملة التي تتواجد مراكزها الرئيسية في المناطق التي تسيطر عليها المليشيات الحوثية وتم منعها من موافات البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن، بمراكزها المالية. من المتوقع أن ينمو العرض النقدي بفهومه الضيق والواسع بنسبة %18.3 و %19.1 على التوالي في السنة المالية 22.7.

أما فيها يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي امام الريال اليمني 669 ريال لكل دولار في نهاية عام 2010. وتجاوز سعر ريال لكل دولار في نهاية عام 2010. وتجاوز سعر المناسبات خلال النصف الأول من عام 2021. وبلغ 1200 ريال/دولار في نهاية سبتمبر 2021. ويعود ذلك أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية.

فيها يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2020 مقدار 8.0 مليار ريال، أو ما نسبته %0.9 لتصل إلى 930 مليار ريال. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلى

الإجمالي بلغت ما نسبته %6.6 في عام 2020. كما ارتفعت النفقات العامة في عام 2020 بمقدار 87 مليار ريال أو ما نسبته %5.4 لتصل إلى 1712 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %12.2 في عام 2020. وتشير البيانات الفعلية للإيرادات العامة خلال الربع الثالث من عام 2021 إلى تسجيل قيمة إجمالية بلغت 365 مليار ريال. وبلغت النفقات العامة 858 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2021. كما يتوقع أن ترتفع النفقات العامة بمقدار 431 مليار ريال وبنسبة %24.2 في نهاية عام 2021 لتسجل 2020 مليار ريال، ومن المتوقع كذلك أن تبلغ نسبتها ما يقارب %11.7 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2020 عجزاً نقدياً مقداره 782 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 703 مليار ريال في عام 2019. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2020 قد بلغت 54.3. ومن المتوقع أن يسجل رصيد الميزان الكلي حوالي 649 مليار ريال أو ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021. وتشير البيانات الفعلية إلى تسجيل عجز قدره 176 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2021.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 3506 مليار ريال في سبتمبر من عام 2016. وتم تمويله من البنك المركزي بمقدار 3406 مليار ريال وبنسبة %97.1، تليه أدوات الدين العام الداخلي (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 100 مليار ريال وبنسبة %2.9 من إجمالي الدين العام الداخلي.

بخصوص تطورات القطاع الخارجي، أظهرت التقديرات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي خلال عام 2021 حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 465.1 مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي %2.5 في عام 2020. وقد انعكس هذا العجز على الاحتياطيات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي اليمني لتسجل ما قيمته 937 مليون دولار في عام 2020 وهو ما يكفي لتغطية واردات اليمن لحوالي 1.3 أشهر. ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. ومن المتوقع أن يسجل العجز الكلي حوالي 2159 مليون دولار في نهاية عام 2021، أو ما نسبته %1.11 من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير آخر التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 52.0 مليون دولار أو ما نسبته %8.2 في عام 2020 ليسجل 6665 مليون دولار، وشكل ما نسبته %35.2 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كما انخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بمقدار 83.3 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) وبنسبة %5.5 ليسجل 1421.4 مليون دولار.



الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي:

بالإستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي عدد اكتوبر 2021) من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة %3.1 في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته %2.2 في عام 2019. ويرجع الإنكماش المسجل في عام 2020 نتيجة إنتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة %4.5 والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته %2.1 وأشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد إنخفض بما قيمته 3.7 ترليون دولار في عام 2020 ليصل إلى 83.8

توقعات نمو الاقتصاد العالمي					
نسبة النمو (٪)					
توقعات		تقديرات	البيان		
2022	2021	2020			
4.9	5.9	-3.1	نسبة نمو الاقتصاد العالمي		
4.5	5.2	-4.5	نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة		
5.1	6.4	-2.1	نسبة نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية		
4.1	4.1	-2.8	نسبة نمو منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى		
5.3	3.0	0.1	نسبة نمو البلدان النامية منخفضة الدخل		
المصدر: صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – عدد إبريل 2021.					

العالمي عدد أكتوبر 2020 والذي قدر حينها بتراجع نسبته %4.4. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 ما نسبته %5.9 مدعوماً بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة %5.2 والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة %6.4 ليرتفع بذلك الناتج المحلى الإجمالي العالمي في عام 2021 ليسجل ما

قيمته 93.9 ترليون دولار. كما يوصى الصندوق القائمين على إدارة

ترليون دولار مقارنة بـ 87.6 ترليون دولار في العام السابق.

الجدير بالإشاره إليه أن الإنكماش المسجل في عام 2020 كان

أقل حدة مها تنبأ به الصندوق ضمن مستجدات آفاق الاقتصاد

جدول 1-1 توقعات نمو الاقتصاد العالمي

الاقتصاد الى إنتهاج سياسات من شأنها زيادة معدلات الإنتاجية مع ضمان تقاسم المكاسب بالتساوي، بالإضافة إلى المحافظة على بقاء الديون قابلة للاستدامة. وفي مجال التضخم فقد تراجع خلال عام 2020 في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ معدله %7.0 مقارنة مع %4.1 في عام 2019 في حين استقر في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليبلغ %5.1 في عام 2020. وتشير تقديرات عام 2021 الى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي %2.8، وكذلك في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل %5.5. أما فيما يتعلق بالبطالة تشير التوقعات الى ارتفاع معدلات البطالة في عام 2020 وفي عام 2021 بالنسبة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية والقتصادات الأسواق الصاعدة.

ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية

على الصعيد المحلي سجلت الأنشطة الاقتصادية في عام 2020 إنكماشاً نسبته %8.8 نتيجة الإنخفاض المسجل خاصة في الأنشطة النفطية، بالمقارنة مع غو بلغ معدله %1.1 في عام 2019. ويرجع الإنكماش في الاقتصاد الوطني بدرجة رئيسية إلى إنخفاض عوائد صادرات النفط بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية، إضافة إلى التباطؤ الملحوظ في مؤشرات غو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالميين، التي أفرزتها جائحة كوفيد 19. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد ارتفع إلى حوالي ما نسبته %25 في نهاية عام 2020 مقارنة مع معدل تضخم سنوي منخفض بلغ 10% في نهاية عام 2019.ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد.

وبالنسبة للعام الحالي 2021 والعام القادم 2022، تشير التوقعات إلى إستمرار إنتشار جائحة كورونا (كوفيد – 19) قد يكون لهما تاثيراً سلبيا ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة، إضافة إلى ذلك لو إستمرت الحكومة بالإعتماد على الإصدار النقدي من البنك لمركزي لتغطية عجز الموازنة العامة، سيؤدي حتماً إلى مزيد من إنخفاض أسعار الصرف وإلى جانب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية، سيساهم ذلك في زيادة وتيرة التضخم المتسارع. وهو ما سيشكل ضغوطاً إضافية على وضع ميزان المدفوعات والإحتياطيات. حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة %2.0 في عام 2021 ليعاود بعدها بإستعادة نسقة الإيجابي ليحقق معدل نمو في حدود %1.0 في عام 2022.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً خلال عام 2020 بلغ معدله إلى نحو %23 مقارنة بـ %10 في عام 2019. ويعود ذلك لتدهور قيمة الريال اليمني في سوق العملات والذي وصل حينها إلى مستويات تجاوزت ما وصلت إليه في خريف 2018 لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي عثل حوالي %90 من إجمالي المواد المستهلكة. كما تشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم لما يقارب %30 في نهاية عام 2021. ويشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى وسطي قدره 56283 ريال في شهر سبتمبر من عام 2021 مقابل 46612 ريال في شهر ديسمبر من عام 2020، أي بنسبة زيادة تساوي 21%.



التطورات النقدية والمصرفية



أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمنى في سبتمبر 2021 مقدار 556.1 مليار ريال أو ما نسبته %7.6 مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتسجل 7842.4 مليار ريال.

الأصول

للأصول الخارجية الإجمالية إلى إجمالي الأصول قد سجلت %8.4 في سبتمبر 2021.

ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في سبتمبر 2021 بمقدار 314 مليار ريال أو ما نسبته %5.8 مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتبلغ 5712.9 مليار ريال. فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة الرابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك

انخفضت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركــــزي في سبتمبر
2021 مقارنة بنهاية 2014 مليار ريال أو ما نسبته 29.1% مقارنة بنهاية
ديسمبر 2020، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 643.1 مليار ريال.
ويعزى ذلك الإنخفاض إلى عدم الاستقرار السياسي وانعكاس ذلك
سلباً على إيرادات صادرات النفط. ويلاحظ أن الأهمية النسبية

309.5 مليار ريال في سبتمبر 2021.

مليار ريال		
سبتمبر 2021	ديسمبر 2020	البيا
<u>663.5</u>	<u>387.8</u>	الأصول الخارجية
6,022.4	<u>5,708.4</u>	<u>الأصول المحلية</u>
5,712.9	5,398.9	المستحقات على الحكومة
309.5	309.5	المستحقات على المؤسسات العامة
-	-	المستحقات على البنوك
1,156.4	1,190.1	أصول ثابتة وأخرى
<u>7,842.4</u>	<u>7,286.3</u>	الأصول = الخصوم

ميزانية البنك المركزي اليمني

<u>4,275.1</u>	<u>3,948.2</u>	القاعدةالنقدية_
3,685.3	3,327.5	العملة المصدرة
589.7	620.6	ودائع البنوك
385.1	429.7	ودائع الحكومة
58.7	60.3	ودائع المؤسسات العامة
64.7	58.7	ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي
0.0	0.0	شهادات الإيداع
<u>1,306.6</u>	<u>1,295.3</u>	الالتزامات الخارجية
<u>1,752.2</u>	<u>1,494.1</u>	خصوم أخرى
619.0	623.0	رأس المال والاحتياطي

جدول 1-2 الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

إعادة تقييم الأصول الخارجية

خصوممتنوعة

مخصصات حقوق السحب الخاصة

الخصوم

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في سبتمبر 2021 مَقدار 326.9 مليار ريال أو ما نسبته %8.3 مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتبلغ 4275.1 مليار ريال. ويعود الارتفاع في سبتمبر 2021 أساساً لارتفاع العملة المصدرة مقدار 357.8 مليار ريال وبنسبة %10.8 ، في حين إنخفضت أرصدة ودائع البنوك مقدار 30.9 مليار ريال وبنسبة 5% في سبتمبر 2021. كما انخفضت ودائع المؤسسات العامة مقدار 1.6 مليار ريال عما كانت عليه في ديسمبر 2020 لتبلغ قيمة 58.7 مليار ريال في سبتمبر 2021. فيما سجلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي تغير مقداره 6 مليار ريال مسجلة بذلك 64.7 مليار ريال في سبتمبر .2021



272 7

82.8

777.7

2598

93.5

517.8

إنخفض صافي البنود الأخرى في سبتمبر 2021 مقدار 291.8 مليار ريال وبنسبة %96.0 مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتسجل 373.8 مليار ريال.

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2019 ارتفاعاً مقداره 374.7 مليار ريال وبنسبة %9.3 لتصل إلى 4408.9 مليار ريال.

الأصول

ارتفعت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية عام 2019 بمقدار 113.4 لتسجل 2019 مليار ريال. ويعود الارتفاع في عام 2019 إلى الارتفاع في كل من حسابات المراسلين بمقدار 56.7 مليار ريال وبنسبة 37.7 والنقد الاجنبي بمقدار 30.6 مليار ريال وبنسبة 45.8%، وسجلت الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 87.2 مليار ريال وبنسبة 45.8% مليار ريال وبنسبة %6.1، لتصل إلى ما قيمته 8909 مليار ريال. ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية الإجمالية مليار ريال. ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية عما نسبته %20.6 في عام 20.6%.

كما ارتفعت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) مقدار 60.9 مليار ريال وبنسبة %8.5 في عام 2019 لتسجل 774.5 مليار ريال. ويعود ذلك إلى ارتفاع النقد المحلي بالخزائن مبلغ 61.5 مليار ريال وبنسبة %85.6

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

		مليار ريال
2019	2018	البيا
909.8	<u>822.6</u>	الأصول الخارجية
97.4	66.8	نقد أجنبي
470.9	414.3	حسابات مع المراسلين
341.5	341.5	استثمارات خارجية
<u>775.5</u>	<u>713.6</u>	الاحتياطي
133.3	71.8	نقد محلي بالخزائن
641.2	641.8	أرصده لدى البنك المركزي
1.0	1.0	شهادات الإيداع
0.0	0.0	إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)
2319.4	2157.8	قروض وسلفيات
578.2	583.2	القطاع الخاص
20.4	19.8	المؤسسات العامة
1720.8	1554.8	الحكومة
404.2	339.2	أصول أخرى
4408.9	4034.2	الأصول = الخصوم
36.6	<u>62.7</u>	الالتزامات الخارجية
33.6	59.8	بنوك بالخارج
3.0	2.9	حسابات غير مقيمين
3249.3	3027.4	الودائع
653.9	584.2	ودائع تحت الطلب
815.7	774.0	ودائع لأجل
260.9	242.0	ودائع الادخار
49.9	46.2	ودائع مخصصة
1436.1	1358.0	ودائع بالعملات الأجنبية
32.8	23.0	ودائع الحكومة
1123.0	<u>944.1</u>	خصوم أخرى
13.5	5.6	سلفيات من البنك المركزي
333.7	291.1	رأس المال والاحتياطي
775.8	647.3	أخرى

جدول 2-2 الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

وانخفاض أرصدتها لدى البنك المركزي بمقدار 0.5 مليار ريال وبنسبة %0.1. وبالنظر إلى حصة احتياطيات البنوك كنسبة من الودائع بلغت %23.8 في عام 2019. أما القروض والسلفيات فقد ارتفعت في عام 2019 بمقدار 161.6

مليار ريال وبنسبة %7.5 لتصل إلى 2319.4

مليار ريال. ويرجع هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع القروض المقدمة للحكومة المتمثلة أساساً في أذون الخزانة والصكوك الإسلامية بمقدار 166.0 مليار ريال وبنسبة %10.7 في عام 2019، إضافة إلى ارتفاع سلفيات المؤسسات العامة بمقدار طفيف بلغ 0.6 مليار ريال وبنسبة %3.0 في عام 2019. في حين انخفضت سلفيات القطاع الخاص بمقدار 5.0 مليار ريال أو ما نسبته %0.9 في عام 2019.

الخصوم

ارتفع رصيد الودائع المسجل خلال عام 2019 مقدار 222.0 مليار ريال وبنسبة %7.3 لتصل إلى 3249.3 مليار ريال، ويرجع ذلك لارتفاع كل من الودائع تحت الطلب بنسبة %11.9 والودائع المخصصة بنسبة %8.0 وودائع الادخار بنسبة %7.8 والودائع لأجل بنسبة %5.4.

وارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 113.9 مليار ريال وبنسبة %18.8 خلال عام 2019 لتصل إلى 718.8 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع جزئياً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمبلغ 42.6 مليار ريال.

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في عام 2019 إلى ارتفاع الودائع لأجل بمقدار 41.7 مليار ريال وبنسبة %5.4 لتبلغ 5.50 مليار ريال وشكلت ما نسبته %25.1 من إجمالي الودائع، وسجلت الودائع تحت الطلب في عام 2019 ارتفاعاً بمقدار 69.7 مليار ريال أو ما نسبته %11.9 لتسجل 653.9 مليار ريال و هو ما يمثل %20.1 من إجمالي الودائع، وارتفعت ودائع الادخار بمبلغ 8.9 مليار ريال وبنسبة %8.8 لتصل إلى 260.9 مليار ريال وتشكل ما نسبته %8.0 من إجمالي الودائع لعام 2019. كما ارتفعت الودائع المخصصة بمقدار 3.7 مليار ريال أو ما نسبته %8.0 وبلغت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2019 ما نسبته %1.5 وسجلت ودائع الحكومة ارتفاعاً بمقدار 9.8 مليار ريال وبنسبة %42.6 وبلغت حصتها من إجمالي الودائع أن الودائع ما نسبته ما نسبته %1.5 وبلغت حصتها من إجمالي الودائع أن عام 2019.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 78.1 مليار ريال أو ما نسبته %5.8 في عام 2019 لتسجل 1436.1 مليار ريال في حين إنخفضت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع لتسلخ ما الودائع لتصل إلى %44.2 في عام 2019، وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع لتبلغ ما نسبته %55.8 في عام 2019.

التسهيلات الائتمانية

إنخفض إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 5.0 مليار ريال أو بنسبة %0.9 في عام 2019 لتصل إلى 578.2 مليار ريال. وبحسب التوزيع القطاعي للتسهيلات

المسح النقدي							
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)							
2020	2019	2018	البيان				
6,869.8	<u>5973.7</u>	<u>5504.2</u>	العرض النقدي الواسع <u>M</u> 2				
15	8.5	28.5	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي				
<u>2,947.2</u>	<u>2562.6</u>	<u>2420.2</u>	شبه النقد_				
15	5.89	23.11	نسبة التغير السنوي لشبه النقد				
42.9	42.9	44.0	شبة النقد/العرض النقدي				
1,820.6	1436.1	1358.0	ودائع العملات الأجنبية				
26.8	5.8	52.5	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية				
49.5	44.6	45.2	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع				
<u>3,922.7</u>	<u>3411.1</u>	<u>3084.0</u>	النقد <u>M1</u>				
15	10.6	33.1	نسبة التغير السنوي للنقد				
57.1	57.1	56.0	النقد M1/العرض النقدي M2				
728.4	653.9	584.2	ودائع تحت الطلب				
11.4	11.9	20.1	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب				
10.6	10.9	10.6	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2				
3,194.3	2757.2	2499.8	العملة المتداولة خارج البنوك				
46.5	46.2	45.4	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2				
	270.7	662.5	صافي الأصول الأجنبية				
	5,703.0	4,841.7	صافي الأصول المحلية:_				
	5,889.7	5,044.6	حكومي				

الممنوحة من قبل البنوك التجارية والإسلامية نلاحظ إنخفاض حصة كل من تمويل التجارة، البناء والتشييد، تمويل الصناعة بنسبة %27.7، %16.9، %20.5 على التوالي في عام 2019. في حين ارتفعت حصة كل من الزراعة وصيد الأسماك، والقروض والتسهيلات المصنفة بنسبة %85.5، \$1.5 على التوالي في عام 2019.

ويشير توزيع الائتمان غير الحكومي بحسب الأجل في عام 2019 إلى أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل بلغت حصتها %18.0 من إجمالي الائتمان غير الحكومي، وشكلت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل في عام 2019 ما نسبته %3.0 من إجمالي الائتمان غير الحكومي، وبلغت حصة استثمارات البنوك الإسلامية في عام 2019 ما نسبته %25.9 من إجمالي الائتمان غير الحكومي. كما شكلت حصة القروض والتسهيلات المصنفة ما نسبته %53.0 من

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه جدول 3-2 المسح النقدي

ارتفع العرض النقدي (M2) من 5973.7 مليار ريال في عام 2019 إلى 6869.8 مليار ريال في عام 2020 بزيادة قدرها 896.1 مليار ريال وبنسبة %15. وقد جاءت هذه الزيادة في العرض النقدي خلال عام 2020 وفقاً للتطورات في مكوناته والعوامل المؤثرة عليه.

غير حكومي

أخرى (صافي)

جاء الارتفاع في العرض النقدي (M2) لعام 2019 كمحصلة لتصاعد صافي الأصول المحلية وتراجع صافي الأصول

800.9

-987.6

748.5

-951.4

الأجنبية. ففيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل ارتفاعاً قدره 861.3 مليار ريال وبما نسبته %17.8 في عام 2019. وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية خلال عام 2019 محصلة للأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 845.1 مليار ريال وبما نسبته %16.8، بالإضافة إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بمقدار 52.4 مليار ريال وبنسبة %7.0 في حين تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار 2012 مليار ريال وبنسبة %20.2. في حين تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار 2010.

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2019 فقد تراجع بمقدار 391.8 مليار ريال وبنسبة .59.1% وتركز الإنخفاض في صافي الأصول الأجنبية بواقع (505.2) مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع وقدره .113.4 مليار ريال للبنوك التجارية والإسلامية.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2020 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع قدره 511.6 مليار ريال لعرض النقد (M1) وارتفاع شبه النقد بمقدار 384.6 مليار ريال. وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) نتيجة للزيادة في العملة المتداولة بمقدار 437.1 مليار ريال وارتفاع ودائع تحت الطلب بالريال بمقدار 74.5 مليار ريال.

شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال %46.5 في عام 2020. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال %10.6 في عام 2020. وبالمقابل سجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال ما نسبته %42.9 في عام 2020. فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع %26.5 في عام 2020.

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 669 ريال لكل دولار في نهاية عام 2020 مقابل 591.2 ريال لكل دولار في نهاية عام 2019. كما تجاوز سقف 900 ريال للدولار الواحد في العديد من المناسبات خلال النصف الاول من عام 2021 وبلغ 1200 ريال للدولار الواحد في نهاية شهر سبتمبر 2021. ويعود هذا التدهور الملحوظ في العملة الوطنية أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الإحتياطيات من العملات الأجنبية واتساع عجز ميزان المدفوعات وتراجع تحويلات العاملين بالخارج والمساعدات الانسانية وارتفاع اسعار المواد الاساسية وسعر النفط في الاسواق العالمية اضافة الى اضطراب سلسلة التوريد وارتفاع كلفة النقل وتراجع العرض.



الخطة النقدية السنوية 2021

إن إستقرار الطلب على النقود في الجمهورية يساعد على تنفيذ السياسة النقدية في إطار إستهداف العرض النقدي لتحقيق إستقرار الأسعار. في هذا الإطار، يتم إستخدام القاعدة النقدية كهدف تشغيلي بمجرد تأثرها بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني. كما يعتمد البنك سعر صرف أكثر مرونة بالرغم من وجود أسعار متعددة كأدوات لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. وبغية تصميم الخطة النقدية السنوية لعام 2021 تم إستخدام الفرضيات التالية:

- غو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي بنسبة %0.5 في عام 2021.
 - معدل تضخم مستهدف في حدود ٪25.
- تسجيل عجز مالي في عام 2021 في مستوى 700 750 مليار ريال (4.0% من الناتج المحلي الإجمالي).
 - عدم تجديد الوديعة السعودية خلال عام 2021 لدعم ميزان المدفوعات.
 - تواصل الوضع الراهن من حيث سياسة سعر الفائدة.

غشياً مع الفرضيات المذكورة، من المتوقع غو العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع بنسبة %18.3 و %19.1 على التوالي في السنة المالية 2021. ومن المتوقع كذلك أن ينمو الإصدار النقدي بنسبة %22.7. وإجمالاً تتسق هذه التوقعات مع معدل تضخم مالى في حدود %20 إلى %25 خلال عام 2021.

وعلى هذا الأساس يتطلب من الحكومة بذل جهود كبيرة لحشد وتعبئة موارد خارجية هامة من المانحين وإستخدام مصادر تمويل بديلة غير تضخمية إلى جانب تعزيز الموارد الذاتية من العملة الأجنبية.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب إستمرار الحرب إلا أن البنك المركزي إستمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

- 1. تحديث آلية جديد لمصارفة المشتقات النفطية وتطبيقها فعلياً وهي آليه تم اعتمادها من قبل دولة رئيس الوزراء. وأعدت تلك الآلية وفق ضوابط وإجراءات تهدف الى:
- تقليل الضغط على سوق صرف العملات الاجنبية من قبل تجار المشتقات النفطية وبالتالي استقرار أسعار

الصرف.

- تحصيل كافة العوائد الجمركية والضريبية للمشتقات النفطية التي يتم استيرادها وتوزيعها في جميع محافظات الجمهورية مع ضمان توريد تلك الإيرادات الى البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن. إضافة إلى حضر استيراد المشتقات النفطية ومنع دخولها الى الموانئ اليمنية اذا كانت لا تتوافق مع الآلية الجديدة.
 - تفعيل آلية المصارفة لتوفير العملة الصعبة لإستعادة الدورة النقدية في الجهاز المصرفي.
 - ضمان استيفاء كافة متطلبات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب لمعاملات المشتقات النفطية.
 - 2. اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالاتي:
 - إستمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشئات الصرافة في المحافظات المحررة.
 - منع البنوك وشركات ومنشئات الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.
 - تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشئات الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشئات الصرافة.
 - العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.
 - 8. إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة بدلاً عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي يصل الى 30 ريال عن سعر الصرف. ان ذلك الإجراء سيسهم في توفير النقد الأجنبي لإستخدامه في مجالات أخرى.
- 4. بدء تطبيق نظام مزادات بيع وشراء العملات الاجنبية عبر منصات إليكترونية وتطبيقات دولية متقدمة. يأتي ذلك تنفيذاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي، بعد التحسن الجيد لموقف رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي للبنك المركزي وتأكيده على انتهاج وسائل تتسم بالشفافية والاستدامة وتعمل على تنظيم العرض والطلب على النقد الأجنبي وتحسين فعالية وكفاءة استخدامه لمواجهة احتياجات عملاء البنوك منه وتساعد على تحقيق استقرار سعر الصرف وإعادة الدورة النقدية الى الجهاز المصرفي، حيث ستتم التسوية وخصم المقابل من أرصدة حسابات البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزي. ويتضمن هذا الإجراء العمل من خلال منصة متخصصة لمزادات العملات

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

الأجنبية وهي منصة (Refinitiv) العالمية، حيث يتم من خلالها تنظيم عمليات البيع والشراء للنقد الأجنبي، بصورة شفافة وتنافسية متوافقة مع معايير وقواعد السوق الحرة والعادلة. وقد قام البنك المركزي بالإعلان عن بدء تفعيل هذا الإجراء ودعوة البنوك للمشاركة في هذا المزاد الأسبوع القادم بداية من يوم 11 نوفمبر 2021، وبموجبه يمكن للتجار وعبر بنوكهم توفير احتياجاتهم من النقد الأجنبي بالخارج.



تطورات المالية العامة

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في عام 2020 إلى وجود عجز نقدي قيمته 782 مليار ريال، وبنسبة %5.1 من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نقدي مقداره 703 مليار ريال وبما نسبته %5.5 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011. ومن المتوقع أن يصل العجز النقدي في عام 2021 إلى حوالي 754 مليار ريال أو ما نسبته %4.9 من الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً/الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2020 مقدار 8.0 مليار ريال، أو ما نسبته %0.9 مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 930 مليار ريال. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة بدرجة أساسية الى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار 31.7

الإيرادات العامة					
مليار ريال					
سبتمبر	2021*	2020	2019	البيان	
**2021					
<u>365</u>	<u>1491</u>	<u>930</u>	<u>922</u>	إجمالي الإيرادات العامة والمنح	
198	888	<u>330</u>	<u>354</u>	الإيرادات النفطية	
<u>167</u>	<u>509</u>	<u>552</u>	<u>520</u>	الإيرادات غير النفطية	
162	280	346	338	الإيرادات الضريبية	
5	229	206	182	الإيرادات غير الضريبية	
-	<u>94</u>	<u>48</u>	<u>48</u>	المنح	

المصدر/ وزارة المالية.

جدول 1-3 الإيرادات العامة

مليار ريال وبما نسبته 6.1% مقارنة بالعام 2019. في حين إنخفضت الإيرادات النفطية بمقدار 23.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.7% مقارنة بالعام 2019. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 6.6% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة بمقدار 561 مليار ريال وبنسبة 60.3% في عام العامة بمقدار 561 مليار ريال وبنسبة 60.3% في عام 2021 لتصل إلى حوالي 1491 مليار ريال مقارنة بعام 2020 لتشكل ما نسبته 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021. وتشير البيانات الفعلية الى تسجيل

ايرادات اجمالية بقيمة 365 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2021.

الإيرادات النفطية

سجلت الإيرادات النفطية في عام 2020 إنخفاضاً بمقدار 23.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.7%، مقارنة بالعام 2019، لتصل الى 330.3 مليار ريال. وبلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في عام 2020 حوالي 35.5%. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي %2.4 في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية بهقدار 557.7 مليار ريال وبنسبة %168.8 في نهاية 2021 لتسجل حوالي 888 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته %4.7 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2021.

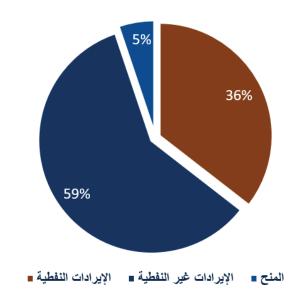


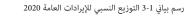
^{*}توقعات الموازنة، قابلة للتغيير.

^{**} القيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021.

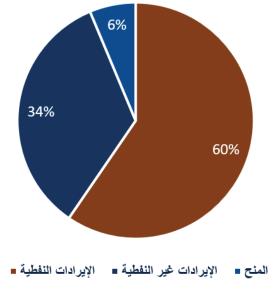
⁼ لا تتوفر السانات

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2020





التوزيع النسبى للإيرادات العامة المتوقعة 2021



رسم بياني 2-3 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2021

الإيرادات غير النفطية

ارتفعت الإيرادات غير النفطية في عام 2020 بقيمة 31.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.1% مقارنة بالعام 2010، لتصل إلى 551.7 مليار ريال، وارتفعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة إلى 59.3% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.9% في عام 2020. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات غير النفطية بمقدار 42.7 مليار ريال وبنسبة 7.7% في نهاية 2021 لتسجل 599 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2021. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2020 بمقدار 7.5 مليار ريال أو ما نسبته %2.2 مقارنة بالعام 2019، لتسجل ما قيمته 345.5 مليار ريال. وبلغت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بما نسبته %37.2 في عام 2020. ويتوقع أن تنخفض الإيرادات في عام 2020. ويتوقع أن تنخفض الإيرادات الضريبية بمقدار 65.5 مليار ريال وبنسبة %19 في نهاية 2021 لتسجل 280 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته %15 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2021.

الإيرادات غير الضريبية

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2020 بمقدار 24.2 مليار ريال أو ما نسبته 13.3% مقارنة بالعام 2019، لتسجل ما قيمته 206.2 مليار ريال في حين بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة 22.2% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.5% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع الإيرادات غير الضريبية بمقدار 22.8 مليار ريال وبنسبة 11.1% في نهاية 2021 لتسجل 229 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2021.

ثانياً/النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة في عام 2020 مقدار 154 مليار ريال أو ما نسبته 9.5% مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 1779 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12.7% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع النفقات العامة مقدار 431 مليار ريال وبنسبة 24.2% في نهاية عام 2021 لتسجل 2210 مليار ريال مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتشكل ما نسبته 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021. وتشير البيانات الفعلية الى تسجيل نفقات اجمالية بقيمة 958 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2021.

النفقات الجارية

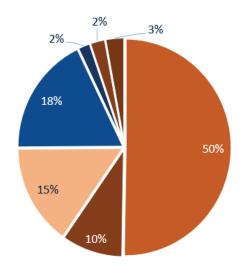
ارتفعت النفقات الجارية في عام 2020 مقارنة بالعام 2019 مقدار 128 مليار ريال أو ما نسبته 8.3% لتسجل ما قيمته 1663 مليار ريال.وبلغت حصتها من إجمالي النفقات العامة حوالي ما نسبته 97.1% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.9% في عام 2020. ويعود ارتفاع النفقات الجارية أساساً لارتفاع نفقات الأجور والمرتبات مقدار 24 مليار ريال وبنسبة 8.8%، وارتفعت نفقات مشتريات السلع والخدمات مقدار 77 مليار ريال وبنسبة 65.8% في عام 2020. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد مقدار 225 مليار ريال وبنسبة 365.% وارتفعت النفقات الجارية الأخرى مقدار 11 مليار ريال وبنسبة 32.2% في حين إنخفضت نفقات الإعانات والمنافع الإجتماعية مقدار 11 مليار ريال أو ما نسبته 42.9% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع النفقات الجارية عقدار 431 مليار ريال وبنسبة 2020 لتسجل 2044 في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع النفقات الجارية بقدار 431 مليار ريال وبنسبة 35.9% في نهاية 2021 لتسجل 2044 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020.

النفقات العامة						
مليار ريال						
سبتمبر	*2021	2020	2019	البيــــان		
**2021						
<u>958</u>	<u>2,210</u>	<u>1,779</u>	1,625	إجمالي النفقات العامة		
<u>889</u>	2,094	1,663	1,535	النفقات الجارية منها:		
374	1,111	878	854	الأجور والمرتبات		
242	208	199	120	مشتريات السلع والخدمات		
41	336	254	30	مدفوعات الفوائد		
210	397	281	492	الإعانات والمنافع الاجتماعية		
22	42	51	39	مصروفات أخرى		
22	<u>52</u>	<u>49</u>	<u>20</u>	النفقات الرأسمالية		
<u>47</u>	<u>64</u>	<u>67</u>	<u>70</u>	صافي الإقراض		

المصدر/ وزارة المالية. *توقعات الموازنة، قابلة للتغيير.

جدول 2-3 النفقات العامة

التوزيع النسبي للنفقات العامة المتوقعة 2021

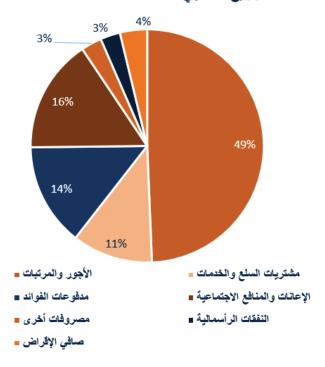


- الأجور والمرتبات
- .
- مدفوعات الفواند 🛚
- مصروفات أخرى •
- صافى الإقراض =
- مشتريات السلع والخدمات =
- الإعاثات والمنافع الاجتماعية
- النفقات الرأسمالية
- رسم بياني 4-3 التوزيع النسبي للنفقات العامة 2021

النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2020 مقدار 29 مليار ريال أو ما نسبته %145 مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 49 مليار ريال. وبلغت حصتها من إجمالي النفقات العامة ما نسبته %2.8 في عام 2020.

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2020



رسم بياني 3-3 التوزيع النسبي للنفقات العامة 2020

وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.3% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع النفقات الرأسمالية مقدار 3 مليار ريال وبنسبة 6.1% في نهاية 1202 لتسجل 52 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته %0.3 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2021.

^{*} القيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021.

الميزان الكلي للمالية العامة					
مليار ريال					
سبتمبر	*2021	2020	2019	البيــــان	
**2021					
782	1,492	930	922	إجمالي الإيرادات العامة	
-	94	48	48	المنح	
958	2,210	1,779	1,625	إجمالي النفقات العامة	
<u>-176</u>	<u>-649</u>	<u>-849</u>	<u>-703</u>	الميزان الكلي (على أساس نقدي)	

لمصدر/ وزارة المالية.

جدول 3-3 الميزان الكلى للمالية العامة

ثالثاً/الميزان الكلى

أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2020 عجزاً نقدياً مقداره 849 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 703 مليار ريال في عام 2019. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت %52.3 في عام 2020. ومن المتوقع أن يسجل رصيد الميزان الكلي حوالي 649 مليار ريال أو ما نسبته %3.4 من الناتج المحلي الإجمالي في

نهاية عام 2021. وتشير البيانات الفعلية الى تسجيل عجز قدره 176 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2021.

رابعاً/الدين العام الداخلي

في ظل الإنخفاض المستمر في حجم الموارد العامة ومع توقف القروض الخارجية، إنخفض الدين العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، بمقدار 497 مليار ريال أو ما نسبته %16.5 من سبتمبر 2021، ليسجل ما قيمته 3506 مليار ريال.

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي، ليبلغ 3406 مليار ريال في سبتمبر 2021. وسجلت حصته من إجمالي الدين العام الداخلي ما نسبته 97.1% في سبتمبر 2021. فيما شكلت أدوات الدين العام الداخلي (ودائع الوكالة وشهادات الإيداع) المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 100 مليار ريال، وبلغت حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي ما نسبته 2.9% في سبتمبر 2021.

الدين العام الداخلي						
مليار ريال						
سبتمبر 2021	2020	2019	البيــــان			
3,406	2,909	2,277	- السحب على المكشوف من البنك المركزي			
100	100	100	- تمويل البنوك التجارية والإسلامية للحكومة (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع)			
<u>3,506</u>	3009	2377	الدين العام الداخلي الإجمالي			

^{*}توقعات الميزانية، قابلة للتغيير.

^{**} القيم الفعلية للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021.



أولاً/ميزان المدفوعات:

لعبت الأوضاع السياسة والأمنية في البلاد خلال عام 2020 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته. حيث تشير البيانات الأولية إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2020 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 465.1 مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمال حوالي 3.3%. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض الاحتياطيات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي اليمني بقيمة أشهر. ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 644.3 مليون دولار في عام 2020، ليشكل ما نسبته والمالي، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 644.3 مليون دولار في الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان التحويلات. وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل فائضاً مقداره 6.8 مليون دولار في عام 2020، وقد بلغت نسبة العجز في هذا الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.8%. ويرجع للموجز في الحساب الرأسمالي والمالي الناتج المحلي الإجمالي والمالي إلى إنخفاض الاستثمارات المباشرة والأخرى. وفيما يلي عرض تفصيلي العجز في الحساب الرأسمالي والمبارة والأخرى. وفيما يلي عرض تفصيلي المؤرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل الحساب الجاري لعام 2020 عجزاً مقداره 644.3 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3.4%. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري في نهاية عام 2021 بمقدار 551.3 مليون دولار وبنسبة %9.8 من الناتج المحلي مليون دولار وبنسبة %9.8 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

١) الميزان التجارى

ارتفع عجز الميزان التجاري في عام 2020 مقدار 1468.6 مليون دولار أو ما نسبته %16.9 ليسجل 7225.3 مليون دولار، وبلغت نسبة هذا العجز الى الناتج المحلى الاجمالي حوالي %38.2 في عام 2020. ومن المتوقع



		تج المحلي الإجمالي	مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناا
2021	2020	2019	البنود
-9.8	-3.4	-3.6	العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
54.8	50.7	52.4	(الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
8.3	6.2	6.9	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
5.6	3.8	4.9	الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
16.0	18.5	18.8	تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
12.3	16.4	16.2	المساعدات الانسانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
46.6	44.4	45.4	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
12.0	10.9	12.0	الواردات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
20.0	16.5	12.9	واردات المواد الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
937	937	1402	الإحتياطي من العملة الأجنبية (مليون دولار)
1.1	1.3	1.6	تغطية الإحتياطي من العملة الأجنبية للواردات (عدد الأشهر)

جدول 1-4 مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

أن يرتفع عجز الميزان التجاري في نهاية عام 2021 مقدار 1354.7 مليون دولار وبنسبة %18.7 ليبلغ 8580 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته %38.3 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

الصادرات

انخفض إجمالي قيمة الصادرات بهقدار 383.6 مليون دولار أو ما نسبته 24.6% في عام 2020 لتسجل 1178.2 مليون دولار، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.2% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2021 بمقدار 672 مليون دولار وبنسبة 57% لتبلغ 1850 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

انخفضت صادرات النفط الخام والغاز في عام 2020 مقدار 390.5 مليون دولار وبنسبة %35.5 لتسجل 710.5 مليون دولار، لتشكل حصتها ما نسبته %60.3 من إجمالي قيمة الصادرات، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %3.8 في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع صادرات النفط الخام والغاز في نهاية عام 2021 من مقدار 670.5 مليون دولار وبنسبة %43.8 لتصل إلى 1381 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها %6.1 من الناتج المحلى الإجمالي في نهاية عام 2021.

الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 6.9 مليون دولار أو ما نسبته %1.5 في عام 2020 لتبلغ قيمتها 7.34 مليون دولار، وشكلت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات ما نسبته %39.7 في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في نهاية عام 2021 بمقدار 1.3 مليون دولار وبنسبة %0.3 لتصل إلى 469 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها %2.1 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

الواردات

إنخفض إجالي قيمة الواردات بمقدار 1852.1 مليون دولار وبما نسبته 18.1% في عام 2020 لتسجل 8403.5 مليون دولار، لتشكل الواردات حوالي 44.4% من الناتج المحلي الإجالي في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات في نهاية عام 2021 بمقدار 2026.5 مليون دولار وبنسبة 24.1% لتصل إلى حوالي 10430 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 46.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

واردات الشتقات النفطية

انخفضت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 630.0 مليون دولار أو ما نسبته %23.3 في عام 2020. لتسجل 2070 مليون دولار، وبلغت حصتها في إجمالي واردات السلع ما نسبته %24.6 في عام 2020. وشكلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي %10.9 في عام 2020.ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في نهاية عام 2021 بمقدار 620.9 مليون دولار وبنسبة %30.0 لتصل إلى حوالي 2090.9 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها %12.0 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 212.6 مليون دولار أو ما نسبته 7.3% في عام 2020 لتسجل 37.1% مليون دولار، وشكلت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات 37.1% في عام 2020. وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16.5% في عام 2020. الجدير بالذكر أن البنك المركزي اليمنى قام بتغطية كافة الاعتمادات المستندية لمستوردي السلع الغذائية الخمس لتأمين توافرها

باستمرار في كافة المحافظات اليمنية دون استثناء. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة فاتورة واردات المواد الغذائية في نهاية عام 2021 مقدار 1366.9 مليون دولار وبنسبة %43.9 لتصل إلى حوالي 4481 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها %20 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

الواردات الأخرى

انخفضت قيمة الـواردات الأخـرى بمقـدار 1434.7 مليـون دولار أو مـا نسـبته 30.8% في عـام 2020 لتسـجل قيمتهـا 3219.4 مليـون دولار، وشـكلت حصتهـا في إجـمالي واردات السـلع والخدمـات 38.3% في عـام 2020. وبلغـت نسـبتها الى الناتج المحـلي الإجـمالي 17.0% في عـام 2020.ومـن المتوقع أن ترتفع قيمة الـواردات الأخـرى في نهايـة عـام 2021 بمقـدار 38.5 مليـون دولار وبنسـبة 11.2% لتصـل إلى حـوالي 3257.9 مليـون دولار. ويتوقع أن تصـل نسـبتها 14.6% مـن الناتج المحـلي الإجـمالي في نهايـة عـام 2021.

٢) ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

انخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات بهقدار 1301.1 مليون دولار أو ما نسبته 16.5% في عام 2020. ويرجع ليسجل 6581.0 مليون دولار. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 34.8% في عام 2020. ويرجع إنخفاض صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2020 بدرجة رئيسية إلى إنخفاض ميزان التحويلات بهقدار 1300.0 مليون دولار وبنسبة 65.2% في عام 1300.0 مليون دولار وبنسبة 65.2% في عام 2020. وياتي إنخفاض ميزان التحويلات نتيجة إنخفاض تحويلات العاملين بهقدار 750.0 مليون دولار وبنسبة 750.0 في عام 17.6% وكذا إنخفاض السحوبات على هبات المانحين بهقدار 550.0 مليون دولار وبنسبة 15.1%. في عام 2020. ومن المتوقع أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2021 بهقدار 28.2% من الناتج المحلي دولار وبنسبة 41.8% لتصل إلى حوالي 6312.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 28.2% من الناتج المحلي

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو عثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة الى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب فائضاً مقداره 19.6 مليون دولار لتشكل نسبته %0.1 إلى الناتج المحلى الإجمالي في عام 2020.

ويتوقع أن يرتفع صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2021 مِقدار 10.2 مليون دولار وبنسبة %52.0

ليصل إلى 29.8 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته %0.1 من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

(ت) الميزان الكلي

سـجل الميـزان الـكلي عجـزاً مقـداره 465.1 مليون دولار عام 2020، ليمثل ما نسـبته 3.3% مـن الناتـج المحـلي الاجـمالي، ويعـزى العجـز خـلال عـام 2020 بدرجـة أساسـية إلى ارتفـاع العجـز في الحسـاب الجـاري الناتج عـن انخفـاض حصـة الحكومـة مـن صـادرات النفـط والغـاز، إضافـة إلى إنخفـاض أسـعار النفـط في الأسـواق العالميـة. كـما زاد مـن حـدة عجـز ميـزان المدفوعـات تحـول فائـض الحسـاب الرأسـمالي إلى عجـز نتـج عـن ارتفـاع تدفقـات

ميزان المدفوعات			
مليون دولار أمريكي			
2021	2020	2019	البنود
<u>1,850</u>	1,178.2	<u>1,561.8</u>	صادرات السلع والخدمات
1,381	710.5	1,101.0	الصادرات النفطية
469	467.7	460.8	الصادرات غير النفطية
10,430	<u>8,403.5</u>	10,255.6	واردات السلع والخدمات
2,691	2,070.0	2,700.0	واردات المشتقات النفطية
4,481	3,114.1	2,901.5	واردات السلع الأساسية
3,258	3,219.4	4,654.1	واردات أخرى
<u>-8,580</u>	-7,225.3	<u>-8,693.9</u>	ميزان السلع والخدمات
<u>-1,431.3</u>	<u>-1,359.5</u>	<u>-1,599.0</u>	ميزان تجارة النفط
6,312.7	6,581.0	7,882.1	ميزان الدخل والتحويلات
-11	-19.0	-17.9	ميزان الدخل
6,403	6,600.0	7,900.0	ميزان التحويلات
3,581	3,500.0	4,250.0	تحويلات العاملين
2,750	3,100.0	3,650.0	سحوبات على هبات المانحين
<u>-1,395.6</u>	<u>-644.3</u>	<u>-811.7</u>	الحساب الجاري
<u>29</u>	<u>6.8</u>	<u>-740.0</u>	صافي الحساب الرأسمالي والمالي
29	19.6	0.0	صافي تدفقات رأس المال 1/
0.0	-12.8	-740.0	صافي التدفقات المالية
0.0	<u>172.4</u>	<u>661.7</u>	السهو والخطأ
<u>-2,159</u>	<u>-465.1</u>	<u>-890.0</u>	الميزان الكلي_
0.0	<u>465.1</u>	<u>890.0</u>	التغير في إجمالي الإحتياطيات الدولية
بنود للتذكرة			
936.9	936.9	1,402.0	إجمالي الإحتياطيات الدولية
1.1	1.3	1.6	تغطية الواردات (شهور)
58.5	41.3	61.4	سعر النفط المصدر (دولار أمريكي/
			برمیل)
4,480.9	3,920.3	3,638.7	الحد الأدنى من الواردات الغذائية المطلوبة
844.5	741.0	558.6	ر. سعر الصرف (المتوسط)
1,020.1	669.0	591.2	سعر الصرف (نهاية الفترة)
المصدر/ السلطات اليمنية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2021.			

لمصدر/ السلطات اليمنية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2021. 1/ توقعات إعفاءات الدين بعد شهر اكتوبر 2021، لحين توفر مصادر من (CCRT).

جدول 2-4 ميزان المدفوعات



الاستثمار المباشر للخارج إضافة إلى انخفاض الاستثمارات الأخرى خلال 2020، لينعكس ذلك على إجمالي الاستثمار المباشر للخارج إضافة إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي التي انخفضت بقيمة 465.1 مليون دولار خلال عام 2020.

ثانياً/ موقف الدين العام الخارجي

نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة من الجهات والدول المقرضة والمانحة عن حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية، فقد تم تكوين فريق عمل يضم ممثلين من البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة المالية ووزارة المالية والتخطيط والتعاون الدولي، لجمع البيانات المتعلقة بالدين العام الخارجي وذلك عن طريق التواصل مع الجهات المقرضة وإعادة تشغيل نظام الدمفاس.

وتشير آخر التقديرات التي قام بها البنك الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى إنخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بهقدار 52 مليون دولار أو ما نسبته %8.0 في عام 2020 ليسجل 6665 مليون دولار، وشكل ما نسبته %3.2 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كما إنخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بهقدار 83.3 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) وبنسبة %5.5 ليسجل 1421.4 مليون دولار. وبلغت حصته من رصيد الدين العام الخارجي القائم ما نسبته %21.3 في عام 2020. كما بلغت نسبته %7.5 من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2020.



دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تركز النشرة الاقتصادية والنقدية الربع السنوية التي يصدرها البنك المركزي اليمني إبتداء من ديسمبر 2020 على تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية المحلية. وفيما يلى أبرز ما تضمنته النشرة:

أولاً/ الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية :

يمثل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه في تشخيص تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية وتوقعاتها المستقبلية، في حين نعتمد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في حال توفرها لتشخيص أوضاع الاقتصاد الوطني.

ثانياً/ التطورات النقدية والمصرفية :

يعتبر البنك المركزي اليمني المصدر الرئيسي للإحصاءات النقدية والمصرفية. وتقوم الإدارة العامة للحسابات المركزية بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية البنك المركزي، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك بتزويدنا بالميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية وكذلك نشاطاتها المختلفة.

وتقوم الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بجمع هذه البيانات وتجهيزها للنشر بشكل دوري وما يتناسب مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 ويعامل البنك المركزي البيانات التي جمعها بشكل منفرد عن المؤسسات المعنية بالسرية التامة. وتنشر البيانات النقدية بصورتها النهائية (غير أولية) وتتم مراجعة هذه البيانات عند إجراء أي تعديل يتعلق بالمنهجية المتبعة وتصنيف البيانات النقدية. وفيما يلي تعريف محضمون أبرز المصطلحات الواردة في الجداول النقدية والمصرفية:

- البنوك: تشتمل على جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقبل الودائع .
 - الجهاز المصرفي: يشتمل على البنك المركزي اليمنى والبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن.
 - الحكومة: تشتمل على الحكومة المركزية والمجالس المحلية.
- مؤسسات الضمان الاجتماعي: وتشتمل على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسات التقاعد الأمني والعسكري.
- المؤسسات العامة: تشتمل على المؤسسات العامة (غير المالية) المؤسسات والشركات التي للحكومة

مصلحة و/أو قوة تصويتية مؤثرة فيها.

- القطاع غير الحكومي: ويشمل كل القطاعات المحلية ما عدا الحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي .
- المقيم: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة داخل اليمن أو مضى على اقامته في اليمن مدة سنة فأكثر، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء الهيئات والمؤسسات الدولية والطلاب الاجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة.
- غير المقيم: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة خارج اليمن و/أو الذي لم يكمل مدة سنة من الاقامة داخل اليمن ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء العائلات والأفراد الذين لهم مركز أو مصلحة اقتصادية في اليمن ولهم سكن دائم حتى لو أقام به بشكل متقطع .
- صافي الأصول الخارجية: عثل الأصول الخارجية، للجهاز المصرفي مطروحا منها الخصوم الخارجية على الجهاز المصرفي الستناداً إلى مفهوم الإقامة. ويحتسب لكل من البنك المركزي والبنوك من واقع الأصول والخصوم الخارجية الواردة في ميزانياتها.
- صافي اقتراض الحكومة: عثل مجموع المطالبات على الحكومة المركزية والمجالس المحلية للجهاز المصرفي مطروحاً منه مجموع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- المطالبات على القطاع غير الحكومي: عشل مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلى.
- صافي البنود الأخرى: عبارة عن مجموع الأصول الأخرى للجهاز المصرفي مطروحاً منه الخصوم الأخرى للجهاز المصرفي وهي البنود التي لم ترد ضمن تعريف صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي من ميزانية البنك المركزي والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية.
- النقد المصدر: هو النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه النقد في الصندوق لدى البنوك.
- النقد المتداول مضافا إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلى) والمؤسسات العامة.
- شبه النقد: يشمل كل من ودائع الادخار ولأجل بالريال اليمنى والودائع بالعملات الأجنبية لكافة



القطاعات المذكورة في تعريف النقد لدى الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي .

- عرض النقد: يساوي النقد مضافا اليه شبه النقد ، ويعادل ايضا مجموع كل من صافي الأصول الخارجية وصافى اقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي وصافى البنود الأخرى .
 - ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتشمل الآتي:
- 1) الاحتياطي الإلزامي: قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك.
- 2) الحسابات الجارية: وهي الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي اليمني بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية من قبل البنوك. ولا تعتبر شهادات الإيداع بالريال ضمن هذه الحسابات.
- سلفيات البنوك: الائتمان الممنوح من البنوك التجارية على هيئة قروض وتسهيلات وأوراق مالية مخصومة مضافا اليها تمويل البنوك الإسلامية لعملياتها الاستثمارية.
- القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك: يشمل هذا البند القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بالاضافة إلى استثمارات البنوك في أسهم الشركات.
- القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة من قبل البنوك: وقتل ودائع الوكالة (بديل الصكوك الإسلامية)، شهادات الإيداع، بالإضافة إلى السندات الحكومية.
- تطور أسعار الصرف والسياسة النقدية: يعتبر محور أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الرئيسية من المحاور التي يسعى البنك المركزي جاهداً لأستقرارها عبر إجراءات السياسة النقدية الفعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب وكبح جماح التضخم في الأسعار. وتعتبر الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشئون الصرافة مصدر تلك البيانات والإجراءات.

ثالثًا/ تطورات المالية العامة :

تعتبر وزارة المالية مصدر بيانات الموازنة العامة للدولة فإذا تعذر الحصول على تلك البيانات في وقتها نضطر الى الإعتماد على بيانات أولية من الإدارة العامة للموازنة بالبنك المركزي اليمني وتشمل بيانات الموازنة على الآتى:

• الإيرادات العامة: تشمل الإيرادات العامة على إيرادات النفط والغاز والإيرادات الضريبية المباشرة وغير

المباشرة بما فيها الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الضريبية.

- المنح: وتشمل كافة المبالغ المتحصل عليها كهبات بدون مقابل من الدول الشقيقة والصديقة.
- النفقات العامة: تشمل النفقات العامة على النفقات الجارية وتتضمن الباب الأول والثاني والثالث حسب التبويب الاقتصادي بينها تحتوي النفقات التنموية والرأسهالية على الباب الرابع والخامس.
- الميزان الكلي: عثل موقف الموازنة العامة للدولة ويظهر مدى تغطية الإيرادات العامة لجميع أوجه الإنفاق العام.

رابعاً/ القطاع الخارجي :

- ميزان المدفوعات: طبقاً لقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات، حيث كلفت إدارة ميزان المدفوعات التابعة للإدارة العامة للبحوث والإحصاء بتجميع بيانات ميزان المدفوعات من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وكذا من واقع مسوحات شركات الاستثمار.
- الدين العام الخارجي: الإدارة العامة للقروض والمساعدات الخارجية بالبنك المركزي اليمني هي مصدر بيانات الدين العام الخارجي. وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن الرصيد القائم للدين الخارجي: يمثل المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية مطروحاً منها الأقساط المسددة ، مضافاً إليها متأخرات الأقساط والفوائد.

تنبيه:

o إبتداءً من أغسطس 2008 تم تعديل وتحديث البيانات النقدية والمصرفية وفقاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000، وقد وضعت هذه الملاحظة حتى يسهل على الباحثين والمهتمين معرفة أسباب التغير في الأرقام.

o حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافرادية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.

o تعتبر البيانات الواردة في النشرة التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.

o في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر الى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولى.

o تصدر هذه النشرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن - الجمهورية البمنية.

هاتف 256518 -2- 967+ البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM

